الأمم المتحدة

A/69/364

الجمعية العامة

Distr.: General
3 September 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ١٩ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
التنمية المستدامة: الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

تقرير الأمين العام**

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، استجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ٢١١/٦٨. ويتضمن فرعا عن التعاون الدولي للحد من تأثير ظاهرة النينيو عملا بطلب الجمعية العامة في قرارها ٢٠٨/٦٧ (انظر المرفق). وقد تجاوزت الخسائر الاقتصادية التي نجمت عن الكوارث لأربع سنوات متتالية ١٠٠ بليون دولار، مما يبرز الحاجة الملحة لتوقع السيناريوهات في الأجلين المتوسط والطويل ولتحديد التدابير الملموسة اللازمة للتخفيف من احتمال التسبب في مخاطر مستقبلية، والحد من مستويات المخاطر الراهنة وتعزيز القدرة على الصمود من الناحيتين البيئية والاقتصادية.

* A/69/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير لأسباب فنية.

091014 091014 14-60089 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وكان هناك تركيز هام خلال العام المنصرم على الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث الذي سيعقد في سنداي باليابان في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥. وقد توّجت عملية المشاورات التي أجريت مع أصحاب المصلحة المتعددين بعقد الجولة الأخيرة للمنتديات الإقليمية الستة لأصحاب المصلحة المتعددين التي عقدت في أفريقيا والأمريكتين وآسيا والمحيط الهادئ ووسط آسيا وأوروبا. وتم إنشاء اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية المفتوحة باب العضوية وعقدت دورتها الأولى في جنيف يومي ١٤ و ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤، وقامت اللجنة باستعراض الجوانب الإجرائية والتنظيمية للأعمال التحضيرية للمؤتمر وناقشت عناصر إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥.

أولا - لمحة عامة عن مخاطر الكوارث الحالية والناشئة

١ - للسنة الرابعة على التوالي، تجاوزت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث ١٠٠ بليون دولار، مما يؤكد الحاجة إلى الحد من التسبب في مخاطر مستقبلية إلى أقصى حد ممكن، وتخفيض المستويات الحالية من المخاطر وتعزيز القدرة على الصمود من النواحي الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وهذا الاتجاه التصاعدي في مستويات مخاطر الكوارث، مدفوعا بزيادة التعرض للمخاطر، مع استمرار تركيز استثمارات القطاعين الخاص والعام في المناطق المعرضة للمخاطر، يشكل تهديدا للمجتمعات في جميع أنحاء العالم.

٢ - ويزيد تفاقم مستويات المخاطر بفعل قسوة الطقس والمناخ. وستستمر الأحداث القياسية التي لا تبدو لها نهاية، بما في ذلك أقوى عاصفة استوائية تلامس اليابسة من أي وقت مضى، والحرارة الشديدة والبرد القارس، وانقطاع الأمطار والثلوج في بعض المناطق وهطول الأمطار الغزيرة في مناطق أخرى، في إحداث انعكاسات اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى في الأجلين المتوسط والطويل، ولا سيما مع استمرار الاقتصاد العالمي في دمج الأسواق والموردين.

٣ - وقد توفي طوال الفترة المشمولة بالتقرير[(١)]، أكثر من ٣٠٠ ١٦ شخص وتضرر ١١٣ مليون شخص من نحو ٣٥٨ من الكوارث الدولية المبلغ عنها. وكان الإعصار المداري هايان أعنف كارثة فتاكة وحيدة، تسبب في تدمير أجزاء من جزر ليتي وسامار وسيبو، من بين جزر أخرى في الفلبين، وأسفر عن وفاة أو فقد ٣٥٤ ٧ شخصا[(٢)]. وتمثل العواصف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكبر نصيب في الخسائر الاقتصادية العالمية المرتبطة بالكوارث الطبيعية (٤٩ في المائة)، وتحتل الفيضانات المركز الثاني (٣٥ في المائة)، مما يشر إلى استمرار لاتجاه قديم العهد. وفي الواقع، تسببت العواصف والفيضانات في ٥٥ في المائة من الأرواح التي فقدت بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠١٢ وفي ٨٦ في المائة من الخسائر الاقتصادية التي تم تكبدها في الفترة نفسها[(٣)]. وفي العام الماضي، لم تسلم أي قارة من هذه الأضرار. فقد شهدت أوروبا سلسلة من الفيضانات المدمرة والمكلفة للغاية، كما شهدتها أجزاء من أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا والجنوب الأفريقي. وفي حين كانت الوفيات المرتبطة

(١) يغطي التقرير الحالي الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

(٢) EM-DAT: قاعدة بيانات الكوارث المشتركة بين مكتب المساعدة الخارجية في حالات الكوارث/مركز أبحاث الأوبئة الناجمة عن الكوارث.

(٣) المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، *Atlas of Mortality and Economic Losses from Weather, Climate and Water Extremes 1970-2012* (2014).

بهذه الأحداث منخفضة نسبيا، فقد تأثر الملايين من الناس من خلال الخسائر في الممتلكات والأصول الخاصة والعامة.

٤ - وبصرف النظر عن الأحداث الشديدة والمفاجئة، لا تزال الكوارث البطيئة الحدوث وتغير المناخ تؤثر أيضا في الاقتصاد العالمي. وبرزت التداعيات التي يمكن أن يسببها الجفاف على أسعار المواد الغذائية والإمدادات بإعلان ولاية كاليفورنيا، في الولايات المتحدة الأمريكية، عن أسوأ موجة جفاف في تاريخها المسجل. وتعتبر كاليفورنيا، التي تنتج ما يقرب من نصف جميع الفواكه والمكسرات والخضروات التي تزرع في الولايات المتحدة، وتعتبر مصدِّرا عالميا رئيسيا، مثالا عن العديد من كبار المنتجين الزراعيين الآخرين حيث يمكن أن تؤثر مخاطر المناخ والكوارث الطبيعية المحتملة على العرض والأسعار على الصعيدين العالمي والوطني.

٥ - وعلاوة على ذلك، فإن التقاء الدوافع المسببة للمخاطر يضاعف من الخسائر مما يدعو إلى ضرورة فهمها ومعالجتها على نحو أفضل. والتنمية التي تتقاعس عن تقييم المخاطر والتدهور البيئي وتغير المناخ والفقر وعدم المساواة، وضعف آليات الحكم والتحضر السريع في المناطق الشديدة التعرض للمخاطر، تعمل على زيادة الخسائر وتؤدي إلى تفاقم ضعف المجتمعات وشدة تعرضها للخسائر الناجمة عن الكوارث. وفي الواقع، فإن التأثير المدمر للإعصار هايان في الفلبين يوضح ضرورة معالجة هذه الدوافع الكامنة وراء المخاطر، إلى جانب تعزيز التأهب للكوارث والقدرة على الاستجابة لها.

٦ - ويتطلب التحضر في المناطق المعرضة للخطر القيام بتقييم المخاطر والتخطيط لمواجهتها مع التبصر في العواقب. وبتركز سكان الحضر الذين يواجهون مخاطر متعددة، ولا سيما الفيضانات، يعتبر تعزيز صمود المدن أمرا أساسيا. وقد توصل تحليل للمخاطر أجري مؤخرا لـ ٦١٦ من المناطق الحضرية الكبرى[٤]، تضم ١,٧ بليون نسمة، أو ما يقرب من ٢٥ في المائة من سكان العالم، وتمثل نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي تقريبا، إلى أن مخاطر الفيضانات تهدد المزيد من الناس أكثر من أي من المخاطر الطبيعية الأخرى. ويشكل فيضان الأنهار تهديدا لأكثر من ٣٧٩ مليونا من سكان الحضر، مع إمكانية تأثر ٢٨٣ مليون و ١٥٧ مليون نسمة بالزلزال وبالرياح القوية، على التوالي. ونظرا إلى أن من المتوقع أن يكون ٦٠ في المائة من المناطق التي يتوقع أن تكون حضرية في عام ٢٠٣٠ تقع في

(٤) Swiss Re, "Mind the risk: a global ranking of cities under threat from natural disasters" (2013).

منطقة لا يزال يتعين بناؤها، فإنه لابد من اغتنام الفرصة لتشكيل وتخطيط مدن الغد بصورة استباقية.

٧ - وقد أسفرت الاستثمارات في مجال الإنذار المبكر والتأهب للكوارث عن نتائج إيجابية ومشجعة وتحتاج إلى مزيد من التعزيز. وكما يتضح في أوديشا وأندرا براديش، بالهند، حيث تم إجلاء أكثر من مليون شخص في وقت مبكر من إعصار فايلين، فإن التزام الدول والمجتمعات بالتأهب ينقذ الأرواح. كما أبرز الزلزال الذي بلغت شدته ٨,٢ درجات على مقياس ريختر قبالة ساحل شيلي في نيسان/أبريل ٢٠١٤، والهزات اللاحقة، فوائد الاستثمار في جهود التأهب وتخفيف المخاطر المرتبطة بالزلازل. ويعود الفضل لإنفاذ قوانين البناء في انخفاض أرقام الوفيات إلى حد كبير، عندما صمدت المباني والهياكل الأساسية، بينما أوضح إجلاء أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ شخص من الساحل في أعقاب التحذير من أمواج التسونامي، فوائد الاستثمار في توعية الجمهور والإنذار المبكر.

٨ - وحتى مع ذلك، فقد ظلت آثار وتكاليف الفرص الضائعة في الأجل الطويل تؤثر وستستمر في التأثير على النمو الاقتصادي للمدن والبلدان. ولمعالجة هذه الحالة، لا بد من تفهم المخاطر وإدارتها بشكل استباقي على صعيد المجتمع المحلي. ولا بد من إضفاء الطابع المؤسسي على النهج المتكامل والقائم على الأدلة الذي يتبعه كل من القطاعين العام والخاص، لجعل الاستثمارات أكثر مرونة.

٩ - ويحظى تقاطع الأخطار الطبيعية والتكنولوجية حاليا باهتمام متزايد. ويعتبر تعرض البلدان للكوارث التكنولوجية الناجمة عن المخاطر الطبيعية الذي يؤدي إلى مخاطر معقدة ومتتالية مصدر قلق متزايد. وأدى الزلزال وأمواج التسونامي التي وقعت في اليابان في آذار/مارس ٢٠١١، والتي أدت إلى إلحاق أضرار بمحطة الطاقة النووية في فوكوشيما، إلى إبراز العلاقة المتبادلة المعقدة بين الأخطار الطبيعية والكوارث التكنولوجية. وقد حدد تقرير عالمي صدر مؤخرا ٢٣ موقعا لمحطات توليد الكهرباء و ٧٤ من المفاعلات المعرضة حاليا لخطر التسونامي[٥]. كما أدت الظاهرة غير المتوقعة التي برزت خلال الفيضانات التي وقعت في جنوب شرق أوروبا عام ٢٠١٤، والتي تمثلت في تحول الألغام الأرضية من مكانها أو ظهورها إلى سطح الأرض إلى تفاقم الآثار الكارثية للفيضانات أصلا. وتم فصل ما يقرب من ١٢٠ ٠٠٠ لغم في منطقة مغلقة تبلغ مساحتها ١٣ ٠٠٠ قدم مربع من الحقول المعلّمة جيدا عن علامات التحذير التي كانت تشير إلى مواقعها.

(٥) Joaquin Rodriguez-Vidal, Jose M. Rodriguez-Llanes and Debarati Guha-Sapir, “Civil nuclear power at risk of tsunamis”, Natural Hazards, vol. 63, No. 2, pp. 1273-1278 (September 2012).

١٠ - وتعتبر منهجيات وأدوات تقييم المخاطر ''الطبيعية - التكنولوجية''، التي يشار إليها أحيانا على أنها المخاطر الطبيعية والتكنولوجية مجتمعة، محدودة وبحاجة إلى أن يستثمر فيها. وهناك عدة عوامل يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لدى وضع استراتيجيات متكاملة للحد من مخاطر الحوادث النووية أو التكنولوجية أو البيولوجية أو الكيميائية أو الإشعاعية المحتملة، نظرا للآثار واسعة النطاق التي يمكن أن تترتب في الصحة والزراعة والبيئة الأوسع وسلامة الناس والمجتمعات بشكل عام. وتحتاج هذه الاستراتيجيات والخطط المتكاملة أيضا إلى التركيز على التعقيدات الإضافية للانتعاش وإعادة الإعمار بعد كارثة طبيعية - تكنولوجية معقدة.

١١ - وقد تضمن تقرير التقييم الخامس الذي أعدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، بعنوان ''حالة تغير المناخ في عام ٢٠١٤: التأثيرات والتكيف ومواطن الضعف''، نداء آخر للمجتمع الدولي للاستيقاظ. وبالرغم من أنه لا يمكن أن تعزى أي كارثة وحيدة لتغير المناخ، فإن هناك دلائل متزايدة على أن تغير المناخ يؤثر على كثير من النظم الطبيعية والبشرية، ويشكل خطرا كبيرا على صحة الإنسان والنظم البيئية والهياكل الأساسية والإنتاج الزراعي. وتتسم توقعات التقرير بالتبصر، نظرا للصعوبة الهائلة التي تواجهها الحكومات والمجتمعات في إدارة المستويات الحالية من مخاطر الكوارث.

١٢ - وتتزايد الخسائر الإجمالية الناجمة عن الكوارث بمعدل ينذر بالخطر، وتؤثر على الجهود العالمية المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن الاعتراف بأن الحد من مخاطر الكوارث يساهم في التنمية المستدامة يمكن أن يقود الطريق إلى تكثيف العمل. ولذلك، فإني أرحب بالاهتمام الذي يولى لمخاطر الكوارث، وللحاجة إلى تعزيز المرونة، عبر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وهذا هو مظهر من مظاهر فهم التأثير المدمر للكوارث على الناس والاقتصادات واستقرار الدول والمجتمعات.

ثانيا - بناء خطة حساسة للخطر لما بعد عام ٢٠١٥: التحديات والفرص

١٣ - كما ورد في التقارير السابقة عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وفي التقارير التي تقدم كل سنتين عن التقييم العالمي والتقييم الذاتي الذي تجريه البلدان والمدن في جميع أنحاء العالم، تم إحراز تقدم كبير في جميع المناطق في جميع أولويات العمل الخمس لإطار عمل هيوغو. وقد تم إحراز تقدم كبير في تعزيز الترتيبات المؤسسية والتشريعية؛ ونظم الإنذار المبكر والتأهب للكوارث؛ والتوعية العامة والتعليم. ومع ذلك، فإن أقل المجالات ذات الأولوية تقدما - وهي أربعة مجالات - تتعلق بعوامل الخطر الكامنة التي تتسبب في احتمال حدوث خسائر.

١٤ - وتشير الدلائل إلى أن تعرض الناس والأصول في كل من البلدان المرتفعة الدخل والمنخفضة الدخل قد زاد بأسرع من انخفاض مواطن الضعف، مما يولد مخاطر جديدة وزيادة مطردة في الخسائر الاجتماعية والاقتصادية. ويواجه العديد من الحكومات حاليا زيادة مستويات المسؤولية المحتملة والمخاطر السيادية. وهذا ما يفرض بوجه خاص، تحديات على البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والمجال المالي المقيد، كالدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية.

١٥ - ويمثل عام ٢٠١٥ فرصة هامة لتغيير مسار هذه الاتجاهات. وسيكون لنتائج إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ تأثير حاسم على تحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاق تغير المناخ، والعكس بالعكس. ويتسم بناء الاتساق والتعزيز المتبادل بين هذه الأطر السياساتية بأهمية قصوى سواء من حيث المواءمة الموضوعية بين الصكوك وكذلك التنفيذ المنسق جيدا لآليات الرصد.

١٦ - ومن المسلم به حاليا على نطاق واسع أن هذا الاتساق يمكن أن ينشأ على مستويات متعددة. وفيما يتعلق بالاتساق الموضوعي، لا بد من التأكد من أن حوافز السياسة العامة التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الصكوك الثلاثة لما بعد عام ٢٠١٥ ليست متناقضة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي توحيد المصطلحات إلى دعم الاتساق والتعاضد بصورة مباشرة. ومن شأن إدراج إشارة واضحة للتنفيذ المتسق في الفاتحة الملهِمة لكل إطار من الأطر أن تخطو خطوة أبعد في تحفيز التنفيذ المتكامل.

١٧ - وما لم تدار مخاطر الكوارث بشكل فعال، فإن زيادة الخسائر الناجمة عن الكوارث وآثارها ستؤدي إلى تقويض منجزات التنمية في جميع أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، فإن ما إذا كانت هذه الأهداف تسهل الاستثمارات الحساسة للخطر من قبل القطاعين العام والخاص أم لا، سوف يؤثر مباشرة في العوامل الأساسية المسببة للمخاطر وبالتالي في مستويات الخطر والمرونة في المستقبل. وفي الممارسة العملية، فإن السياسات العامة المعتمدة لتحقيق كل من الأطر تحتاج أيضا إلى أن تكون متداعمة بشكل متبادل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استعمال مقاييس موحدة للقياس سيؤدي إلى تبسيط التنفيذ ويتيح قياس مدى مساهمة التقدم المحرز في إحدى الأطر في الأطر الأخرى.

١٨ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث بتجريب أهداف ومؤشرات توضيحية في أرمينيا وموزامبيق واليابان كخطوة ملموسة لتحديد أهداف ومؤشرات مناسبة للحد من مخاطر الكوارث يمكن أن تعمل في جميع الأطر. وعلى الرغم من أن هذه العملية هي في مرحلتها الأولية، فإنها تقدم بالفعل رؤية هامة عن

كيفية اضطلاع الأهداف والمؤشرات بدور في كفالة مواءمة أهداف التنمية المستدامة وإطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ بشكل فعال، وبدور حاسم في كفالة الحد من مخاطر الكوارث من خلال التنمية المستدامة.

١٩ - كما يرتبط جدول الأعمال المتعلق بتغير المناخ ارتباطا وثيقا بإطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ بالنظر إلى أن تغير المناخ عامل من العوامل الأساسية المسببة للخطر يتسم بأهمية متزايدة وحاسمة. وتعتبر أسس السياسة العامة من أجل تحقيق الاتساق والتآزر راسخة بشكل وثيق في مختلف قرارات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي ترد فيها صراحة بحكم أهمية الحد من أخطار الكوارث وإطار عمل هيوغو. كما تناولت القرارات التي أنشأت الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز على وجه التحديد العمل المعزز في مجال التكيف بالاستناد إلى إطار كانكون المتعلق بالتكيف الذي دعا إلى ''تعزيز استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث المتعلقة بتغير المناخ، مع وضع إطار عمل هيوغو في الاعتبار، حسب الاقتضاء''.

٢٠ - وكانت تعبئة الإرادة السياسية من أجل إبرام اتفاق قانوني عالمي طموح بشأن المناخ بحلول عام ٢٠١٥، وحفز اتخاذ إجراءات طموحة على أرض الواقع للحد من الانبعاثات، وتعزيز القدرة على مواجهة الكوارث من الأولويات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد عملت منظومة الأمم المتحدة، إلى جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني، بشكل مطرد من أجل النهوض بالالتزامات التي تستهدف القدرة على مواجهة الكوارث والتكيف والحد من أخطار الكوارث وتعزيز الشراكات من أجل التنفيذ. وبذلت جهود بعيدة المدى في الفترة السابقة لانعقاد مؤتمر القمة المعني بالمناخ لعام ٢٠١٤ بغية التعجيل بتنفيذ إجراءات الحد من أخطار الكوارث في المدن، وتقديم خدمات معلومات المناخ، وإدخال الأخطار كعامل في نظم المحاسبة المالية وعمليات صنع القرار، وحشد الدعم من أجل تمويل الحد من الأخطار والتكيف معها عن طريق الآليات الإقليمية لتحويل الأخطار وغيرها من الوسائل - ولا سيما في منطقة المحيط الهادئ والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢١ - ويتسم التناسق والتعاضد في الصكوك التاريخية الثلاثة المحددة لعام ٢٠١٥ بأهمية بالغة لبناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث. ويُؤمل بأن يقدم إطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، والاتفاق بشأن تغير المناخ لما بعد عام ٢٠١٥، توجيهات قوية لبناء قدرات الأجيال الحالية والمقبلة على مواجهة الكوارث.

ثالثا – نحو إنشاء إطار للحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥

الاستعراض العشري لتنفيذ إطار عمل هيوغو

٢٢ – عملا بقرار الجمعية العامة ٢١١/٦٨، أُنجز الاستعراض العشري لتنفيذ إطار عمل هيوغو في عام ٢٠١٤. وسيفيد التقرير الذي يلخص نتائج مكونات عملية الاستعراض، أعضاء الوفود المشاركة في العملية التحضيرية الحكومية الدولية من أجل المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، ووضع إطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٣ – ويشمل الاستعراض التقييم الذاتي الذي يجري كل سنتين للتقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو الذي تضطلع بها البلدان والمنظمات الحكومية الدولية منذ عام ٢٠٠٧[٦]. ويعتمد أيضا على النتائج التي توصلت إليها عملية استعراض منتصف المدة لإطار عمل هيوغو[٧]؛ وعلى النتائج والأولويات المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث التي توصلت إليها المنتديات الإقليمية والاجتماعات الوزارية[٨]؛ وملخصات وبيانات الرئيس عن دورات المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث الأولى والثانية والثالثة والرابعة[٩]؛ والنتائج التي توصلت إليها تقييمات الحكومات المحلية المتعلقة بالتقدم المحرز في بناء القدرة على مواجهة الكوارث[١٠]؛ وتقارير التقييم العالمي للحد من أخطار الكوارث[١١]؛ والاستعراض المواضيعي لإطار عمل هيوغو[١٢]؛ والمشاورات التي جرت مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، والأمم المتحدة والمنظمات والمجموعات الدولية (بما في ذلك في جملة أمور، المجتمعات المحلية وقطاعا الأعمال والصناعة) في الفترة الممتدة من آذار/مارس ٢٠١٢ إلى أيار/مايو ٢٠١٤.

٢٤ – وتظهر النتائج التي خلصت إليها التقارير عن التقدم المحرز أن إطار عمل هيوغو لا يزال دليلا مؤثرا للحكومات وغيرها من الجهات المعنية التي تسعى إلى زيادة فعالية إدارة

---

(٦) متاح على الموقع: www.preventionweb.net/english/hyogo/progress/reports.

(٧) متاح على الموقع: www.preventionweb.net/files/18197_midterm.pdf.

(٨) متاح على الموقع: www.unisdr.org/files/34665_regionalcompendiumreportassembled.pdf.

(٩) متاح على الموقع: www.preventionweb.net/english/hyogo/GP/?pid:24&pil:1.

(١٠) متاح على الموقع: www.preventionweb.net/english/hyogo/hfa-monitoring/local/?pid:73&pih:2.

(١١) متاح على الموقع: www.preventionweb.net/english/hyogo/gar.

(١٢) متاح على الموقع: www.preventionweb.net/english/professional/networks/private/hfa-thematic-review.

أخطار الكوارث. وتقوم الدول والمجتمعات بالتركيز بشكل أكبر على فهم المخاطر والتصدي لها كجزء من تعزيز القدرة على المواجهة.

٢٥ - ومع تزايد التعرض للأخطار في العديد من المناطق، يبين الاستعراض أن التركيز على الحد من مجموعة الأخطار القائمة، ومنع توليد أخطار جديدة، وتعزيز قدرة المجتمع كافة على المواجهة، ودعم ذلك بزيادة المساءلة وزيادة التركيز على الجهود المبذولة على الصعيد المحلي، ستكون من الأمور الأساسية لفترة إطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥. وبهدف التصدي للأخطار على نحو فعال - الأخطار القائمة وكذلك تجنب التسبب في أخطار جديدة على السواء - من الضروري أن تشارك جميع مؤسسات الدولة، بما في ذلك الجهازان التنفيذي والتشريعي، مشاركة نشطة على الصعيدين المركزي والمحلي.

٢٦ - وقد كان إطار عمل هيوغو باعثا على تحديد وتنظيم المبادئ والقواعد القانونية التي تسترشد بها إدارة أخطار الكوارث، كما يدل على ذلك اعتماد لجنة القانون الدولي، في القراءة الأولى، لمجموعة من مشاريع المواد المتعلقة ''بحماية الأشخاص في حالات الكوارث''.

المشاورات المتعلقة بوضع إطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥

٢٧ - ما برحت الحكومات والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، والأمم المتحدة، والمنظمات والمجموعات الدولية (بما في ذلك، في جملة أمور، المجتمعات المحلية وقطاعا الأعمال والصناعة) لمدة سنتين تقريبا، تشارك في مشاورات للتفكير في التقدم المحرز والدروس المستفادة من مرور عقد من الزمان تقريبا على تنفيذ إطار عمل هيوغو، ولتحديد الثغرات التي ينبغي التصدي لها، والفرص التي يتعين تحينها والتي يتيحها إطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥. ويبين التقرير التجميعي عن المشاورات بشأن وضع إطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥، أنه بدأت تظهر رؤية مشتركة لعالم أكثر أمانا ويتسم بمزيد من القدرة على المواجهة.

٢٨ - وقد أشارت المشاورات المتعلقة بإطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ إلى أن العمل المقبل بشأن الحد من أخطار الكوارث يجب أن يستفيد من النجاحات التي تحققت في إطار عمل هيوغو. وبالإضافة إلى ذلك، كان من المسلم به على نطاق واسع أن الإطار الجديد ينبغي أن يسد الثغرات القائمة، من قبيل معالجة العوامل الأساسية؛ والتحفيز على الوقاية من أخطار الكوارث بإدماج أخطار الكوارث في السياسات العامة؛ وكفالة اتساق التنفيذ عبر مختلف المؤسسات؛ وتمكين الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٢٩ - وجرى الإفصاح بوضوح عن ضرورة تركيز إطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ على الحكومات المحلية والجهات الفاعلة المحلية بوصفهما من المنفّذين الرئيسيين، والإفصاح كذلك عن الرغبة في رؤية الإطار الجديد يعبر عن واقع صناع القرار والمواطنين على الصعيد المحلي. كما برزت في المناقشات مسألة تحديد المسؤوليات على الصعيد المركزي أو على صعيد الأقاليم أو المقاطعات أو البلديات وتعزيز عملية اللامركزية في توزيع المسؤوليات والموارد على الحكومات المحلية. وطوال المشاورات، توصلت وفود عدة إلى أرضية مشتركة حول ضرورة تعزيز الترتيبات القائمة لدعم مشاركة المجتمعات المحلية، وتحسين إدارة الأخطار على الصعيدين الوطني والمحلي، وزيادة القدرة على تجسيد الأطر القانونية وأطر السياسات في إجراءات فعالة للحد من الأخطار. وعلاوة على ذلك، أعرب كثيرون عن ضرورة اتخاذ تدابير قوية من أجل بناء تعاون إقليمي بشأن المسائل المترابطة التي تعتبر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، كالأمن الغذائي وأمن الطاقة، والمساواة بين الجنسين، والصحة، والبيئة، والمخاطر المتصلة بالمناخ.

٣٠ - وتخللت المشاورات دعوة صريحة إلى تحقيق المزيد من إدماج الحد من أخطار الكوارث وتعميمه - ولا سيما مع المناخ والتنمية في القطاعات الرئيسية كالزراعة والصحة والأمن الغذائي والتغذية. واعتُبر التركيز على الحد من تعرض الناس والممتلكات للأخطار، مع التركيز على الوقاية من أخطار الكوارث وبناء القدرة على المواجهة، بمثابة نهج هام. كما كان ثمة إدراك لضرورة إعادة النظر في التخطيط الحضري وتطوير الهياكل الأساسية، كنتيجة للتغير الديمغرافي والتوسع الحضري والآثار المترتبة على تغير المناخ. فقد تطور على مدى العقد الماضي من تنفيذ إطار عمل هيوغو التركيز مجددا على الانتعاش المتسم بالمرونة باعتباره ضرورة حتمية للتنمية المستدامة. وسيعقد المؤتمر العالمي الثاني المعني بالتعمير في واشنطن العاصمة في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ لمناقشة وضع نُهج أكثر منهجية لتحقيق الإنعاش والتعمير، ستقدم للنظر فيها في إطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥.

المشاورات الدورية بشأن إطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥

٣١ - لاحظت الجمعية العامة، في قرارها ٦٨/٢١١، أهمية الاستعراضات الدورية لإطار عمل هيوغو، وطلبت صياغة مقترحات لإجراء استعراض دوري فعال لإطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أبرز تنفيذ إطار عمل هيوغو الفرص والثغرات فيما يتعلق بالاستعراضات الدورية. وعلى وجه الخصوص، سلطت أولى عمليات استعراض الأقران التي أجرتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفنلندا الضوء على قيمة إجراء

عمليات طوعية لاستعراض الأقران بمبادرة ذاتية فيما بين البلدان والمدن باعتبارها آلية مفيدة جدا في دعم الجهود الوطنية والمحلية، وعمليات استعراض التقدم المحرز، والتعلم المتبادل، وتبادل أفضل الممارسات، وتحديد مجالات معينة للتعاون التقني وتبادل المعلومات في المستقبل. وعلاوة على ذلك، وحيث أن الصكوك السابقة، كإطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، تقع ضمن اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن إطار عمل هيوغو لا ينص صراحة على أن تجري هيئات إدارة الأمم المتحدة ذات الصلة استعراضا، فيحد بالتالي بحكم الأمر الواقع من إمكانية قيام الدول الأعضاء بتقييم التقدم المحرز بطريقة شاملة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن المسائل المترابطة ترابطا وثيقا كإدارة أخطار الكوارث والتنمية المستدامة. ولذلك، يُقترح أن تنظر الدول الأعضاء في خيار إجراء عمليات طوعية لاستعراض الأقران بمبادرة ذاتية لدعم تنفيذ البلدان لإطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥، والاستعراض الدوري لتنفيذ إطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وعند الاقتضاء، عن طريق المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة.

الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث

٣٢ - قررت الجمعية العامة عقد المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث في سنداي، اليابان، في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥، ووافقت على أن تكون المشاركة فيه على أعلى مستوى ممكن وأن يتضمن جزءا رفيع المستوى. وعلاوة على ذلك، قررت الجمعية العامة أن يسفر المؤتمر عن وثيقة ختامية عملية المنحى تكون موجزة ومركزة وتطلعية، وأن يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية: (أ) إنجاز تقييم تنفيذ إطار عمل هيوغو واستعراضه؛ (ب) النظر في الخبرة المكتسبة من خلال الاستراتيجيات والمؤسسات والخطط الإقليمية والوطنية للحد من أخطار الكوارث وتوصياتها، وكذلك الاتفاقات الإقليمية المتصلة بالموضوع في إطار تنفيذ إطار عمل هيوغو؛ (ج) اعتماد إطار للحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥؛ (د) تحديد طرائق التعاون على أساس التزامات بتنفيذ إطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥؛ (هـ) تحديد طرائق للاستعراض الدوري لتنفيذ لإطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٣ - وأكدت الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والستين، أهمية التنسيق الإقليمي في إطار العملية التحضيرية من أجل تعزيز المشاركة الواسعة النطاق في المؤتمر العالمي المعني بالحد من أخطار الكوارث وفي هذا السياق، تتطلع إلى المنتديات الإقليمية والاجتماعات الوزارية المقرر

عقدها في عام ٢٠١٤. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت ستة منتديات إقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين في الأمريكتين وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وآسيا الوسطى وأفريقيا وأوروبا[١٣]. وقدمت بوصفها تجمعات هامة تحفز التنسيق الإقليمي بشأن الحد من أخطار الكوارث، مساهمات فنية كبيرة لإطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥، ووضعت أساسا متينا للمشاركة على نطاق واسع في المؤتمر العالمي. وتتضمن بعض الرسائل المشتركة المنبثقة عن المداولات التي جرت في المنتديات الإقليمية تأكيدا قويا على القدرة المحلية على المواجهة؛ وعلى أهمية تزويد المجتمعات المحلية بمعلومات عن الأخطار يسهل الحصول عليها؛ وعلى ضرورة كفالة أن تكون الاستثمارات العامة مراعية للأخطار؛ وعلى ضرورة تمكين إقامة شراكات نشطة بين القطاعين العام والخاص.

٣٤ - وأنشئت لجنة تحضيرية حكومية دولية مفتوحة باب العضوية لاستعراض الأعمال التحضيرية التنظيمية والفنية للمؤتمر وتوجيهها، وانتُخب مكتب ذو تمثيل جغرافي عادل[١٤]. واستعرضت اللجنة في دورتها الأولى المعقودة في جنيف يومي ١٤ و ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤، الجوانب الإجرائية والتنظيمية للأعمال التحضيرية للمؤتمر، وناقشت القضايا الفنية. ورحبت الدورة بأكثر من ٩٠٠ من المشاركين وتولدت عنها مناقشات ثرية شارك فيها كل من الدول والمراقبين والمجتمع المدني وغيرهم من ممثلي المجموعات الرئيسية بشأن أولويات إطار ما بعد عام ٢٠١٥. وكلفت اللجنة الرئيسين المشاركين للمكتب بالاضطلاع بتنظيم اجتماعات تشاورية غير رسمية مفتوحة باب العضوية في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، على أساس جدول زمني متفق عليه. وبالاستناد إلى هذه الاجتماعات الاستشارية، سيقوم الرئيسان المشاركان، بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر، بإعداد ''مسودة تمهيدية'' للدورة الثانية للجنة التحضيرية المقرر عقدها في جنيف يومي ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وستعقد دورة ثالثة، إذا لزم الأمر، مباشرة قبل انعقاد المؤتمر العالمي.

٣٥ - وخلال المناقشات الموضوعية، أشار الكثير من المتكلمين إلى أهمية المشاورات فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين التي عقدت على مدى العامين الماضيين، بما في ذلك المنتديات العالمية والإقليمية، واجتماعات المنظمات الحكومية الدولية، والحوارات الوطنية، ومنتديات أصحاب المصلحة، وشبكات التواصل الاجتماعي. وطوال فترة انعقاد الاجتماع،

(١٣) سيعقد المؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في شرم الشيخ، مصر.

(١٤) يتألف المكتب من ممثلين اثنين عن كل منطقة من المناطق، وهي: الاتحاد الروسي وإكوادور وبنغلاديش وتايلند وجامايكا والجمهورية التشيكية وجنوب السودان وسويسرا وفنلندا ومصر (أعضاء)؛ واليابان (عضو بحكم المنصب).

أعربت الدول وسائر أصحاب المصلحة عن تأييدها للنقاط التالية: (أ) الاتفاق العالمي على أن إطار عمل هيوغو أدى دورا بارزا في تعزيز الحد من مخاطر الكوارث على الصعد العالمي والإقليمي والوطني؛ (ب) ضرورة إكمال إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ واستناده إلى إطار عمل هيوغو؛ (ج) تشديد التركيز على منع نشوء مخاطر جديدة ومواصلة اتخاذ إجراءات مطردة للحد من المخاطر القائمة؛ (د) التركيز على الحد من الضعف إزاء المخاطر ومن التعرض لها؛ (هـ) الحد من مخاطر الكوارث مسؤولية مشتركة، وبالتالي من المهم إشراك جميع أفراد المجتمع، وتعزيز المساواة والإدماج والمشاركة القائمة على عدم التمييز، وهذا ما تقع مسؤوليته على عاتق جميع أصحاب المصلحة؛ (و) وضع آليات مساءلة أكثر فعالية لإدارة المخاطر في القطاعين العام والخاص على حد سواء؛ (ز) المساهمة في تحقيق أوجه التآزر بين الأطر الرئيسية الثلاثة لما بعد عام ٢٠١٥؛ (ح) تعزيز الإدارة والتنسيق على الصعيد الوطني لإدارة مخاطر الكوارث؛ (ط) إشراك جميع مؤسسات الدولة وتمكين المجتمعات والسلطات المحلية في مجال إدارة مخاطر الكوارث والمساهمة في تحديد السياسات والخطط الوطنية؛ (ي) توخي الوضوح في تحديد الأدوار والمسؤوليات المناطة بالجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص؛ (ك) تعزيز التعاون الإقليمي والتصدي للمخاطر العابرة للحدود؛ (ل) رصد التقدم المحرز بدقة أكبر لإتاحة اتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية؛ (م) التأكيد على دور المنتديات الإقليمية بوصفها ركيزة أساسية من ركائز الهيكل الدولي للحد من مخاطر الكوارث. وبالإضافة إلى ذلك، وُجه عدد من الدعوات إلى أمانة الاستراتيجية ومنظومة الأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات محددة، في مجالات توفير المعلومات عن المخاطر، وتقديم الدعم من أجل التنفيذ، وإجراء الاستعراضات الدورية في سياق الإطار الجديد.

٣٦ - وأقرت المشاورات التي جرت بشأن إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك نتائج المنتديات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث والدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، بدور كيانات منظومة الأمم المتحدة في دعم تنفيذ إطار عمل هيوغو ودور الممثل الخاص للأمين العام للحد من أخطار الكوارث في توسيع نطاق الحيز السياسي المتعلق بإدارة مخاطر الكوارث. وأقر المشاركون في المشاورات أيضا بما تقدمه أمانة الاستراتيجية من خدمات تقنية ودعم تقني في إيجاد الأدلة، والنهوض بالمعارف والفهم فيما يتعلق بمخاطر الكوارث، ووضع سياسات تقوم على الأدلة، وحشد أصحاب المصلحة كالبرلمانيين ورؤساء البلديات، والقطاع الخاص، ودعم المنتديات الوطنية والإقليمية والمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث، وكذلك تعزيز الدور التنسيقي لمنظومة الأمم المتحدة بتوليها قيادة عملية التطوير والتنسيق فيما يتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث من أجل زيادة القدرة على

مواجهة الكوارث. ومن المتوقع أن تعزز أمانة الاستراتيجية خدماتها لدعم تنفيذ إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥، ورصده، والإبلاغ عنه، واستعراضه.

٣٧ - وتمشيا مع القرار ٦٨/٢١١، تم إنشاء وحدة لشؤون المؤتمرات داخل أمانة الاستراتيجية تعنى بتنسيق الأعمال التحضيرية للمؤتمر. وأقيم تعاون وثيق مع حكومة اليابان ومدينة سنداي. وسوف تستضيف حكومة اليابان المؤتمر العالمي وتمول نصيبا كبيرا من التكاليف. كما تساهم جهات مانحة أخرى في العملية التحضيرية وفي المناسبة نفسها. والعمل جار على توفير أموال إضافية لتغطية تكاليف سفر الوفود من البلدان النامية لحضور المؤتمر والدورة الثانية للجنة التحضيرية. ويمكن الاطلاع على آخر المعلومات المتعلقة بالأعمال التحضيرية للمؤتمر على الموقع التالي: www.ciifen-int.org.

رابعا - التنسيق والتوجيه للحد من مخاطر الكوارث

٣٨ - تم بقيادة الممثل الخاص للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث، تعزيز التنسيق والتوجيه للحد من مخاطر الكوارث إلى حد كبير على مدى الأعوام الماضية، ولا سيما على الصعيدين العالمي والإقليمي. وأدت الدعوة في مجال الحد من مخاطر الكوارث دورا بارزا في حشد الأطراف الفاعلة الرئيسية على الصعيد المحلي، من خلال حملة من أجل مدن قادرة على التحمل، والمبادرات الشبابية، والأنشطة ذات الصلة باليوم الدولي للحد من الكوارث. ويعرض هذا الفرع بإيجاز الإنجازات الرئيسية التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ألف - دعم العمل العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث

٣٩ - استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٨/٢١١، الذي يرحب بخطة عمل الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث من أجل زيادة القدرة على التكيف باعتبارها إسهاما هاما في العمل الإنمائي التنفيذي الذي تضطلع به الأمم المتحدة، أُحرز التقدم التالي خلال الأشهر الاثني عشر الماضية. وحتى أيار/مايو ٢٠١٤، كانت ١٢ مؤسسة تابعة للأمم المتحدة قد أدرجت الحد من مخاطر الكوارث على قائمة أولوياتها في إطار خطط عملها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وكانت تدرج الحد من مخاطر الكوارث في أطرها للرصد القائم على النتائج[١٥]. وهذا ما يمثل زيادة بنسبة ٧٠ في المائة بالمقارنة مع دورة تخطيط العمل السابقة.

(١٥) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومجموعة البنك الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، التزمت مجموعة البنك الدولي بالقيام منهجيا بإدماج الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ في جميع الأطر والعمليات الجديدة للشراكة القطرية المنبثقة عن المؤسسة الإنمائية الدولية، والعمل على زيادة الدعم في ٢٥ بلدا آخر خلال السنوات الثلاث القادمة.

٤٠ - وعلى الصعيد الوطني، قامت أفرقة الأمم المتحدة القطرية في جميع أنحاء العالم بإدراج الحد من أخطار الكوارث وتغير المناخ في التقييمات التي أجرتها للاحتياجات والثغرات الإنمائية، ونتيجة لذلك، قام ٥٠ إطار عمل من أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بإدراج الحدَّ من مخاطر الكوارث وتغير المناخ على قائمة أولوياته. وفي موازاة ذلك، قام ٨٥ في المائة من استراتيجيات المساعدة أو الشراكة القطرية الفاعلة التابعة لمجموعة البنك الدولي بإدراج الحدَّ من مخاطر الكوارث وتغير المناخ على قائمة أولوياتها، بالمقارنة مع ٧٠ في المائة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، و ٤٤ في المائة في منتصف العقد الأول من القرن الحالي. وتعمل أمانة الاستراتيجية، من خلال فريق الإدارة العليا المعني بالحد من أخطار الكوارث لزيادة القدرة على التحمل التابع للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل ترسيخ الالتزامات التي قطعت في خطة العمل في توجيه العمل الإنمائي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في البلدان وبناء قدراته ورصده.

٤١ - ونتيجة لذلك، تقوم منظومة الأمم المتحدة حاليا، في إطار استعراضها الجاري لعملها الإنمائي التنفيذي، الذي يتجلى في استعراض السياسات الشامل الذي تجريه كل أربع سنوات، بقياس مدى الفعالية في التصدي لمخاطر الكوارث وتغير المناخ في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأصبح المنسقون المقيمون، في إطار التنقيح الأخير للتوصيفات العامة لوظائفهم، مسؤولين الآن عن التنسيق بشأن الحد من مخاطر الكوارث في البلدان، ودعم البدء في تنفيذ خطة العمل على الصعيد الوطني وتقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز.

٤٢ - وفي سياق الدعم المقدم للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، قام فريقان من فرق العمل المشتركة بين الوكالات بوضع طرائق لتزويد مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بالموارد اللازمة لعملها بشأن الحد من مخاطر الكوارث وبإطار للرصد ومجموعة مؤشرات لقياس التقدم الذي تحرزه منظومة الأمم المتحدة في سياق خطة العمل. وبالإضافة إلى ذلك، اتفقت اللجنة الدائمة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأمانة الاستراتيجية، على القيام بالتعاون مع فريق العمل المعني بالتأهب والقدرة على التكيف المنبثق عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بوضع إطار مشترك لإشراك النظام الدولي في تعزيز مستوى التأهب على الصعيدين الوطني والمحلي.

تمويل أمانة الاستراتيجية

٤٣ - حددت أمانة الاستراتيجية هدفا لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، يتمثل في الحصول على موارد بمبلغ ٧٠ مليون دولار من أجل إنجاز أعمالها. وفي فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، بلغ إجمالي الموارد ٦٢,٢ مليون دولار، وهو ما شكل زيادة بنسبة ١٥ في المائة عن فترة السنتين السابقة، وبلوغ نسبة ٩٦ في المائة من المبلغ المستهدف لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ البالغ ٦٤,٩ مليون دولار. وقد وردت التبرعات من عدد من الجهات المانحة بلغ مجموعه ٣٤ جهة مانحة، بما في ذلك القطاع الخاص. وتدل هذه النتائج على زيادة ثقة الجهات المانحة في التوجه الاستراتيجي للأمانة وفي النتائج التي حققتها. وتتكفل الميزانية العادية للأمم المتحدة بتمويل منصب رفيع واحد (من الرتبة مد-١) في أمانة الاستراتيجية.

٤٤ - وتعمل أمانة الاستراتيجية على تأمين زيادات في التمويل من الجهات المانحة، على أساس متعدد السنوات إن أمكن ذلك. وهذا أمر هام لكفالة تنفيذ البرامج دون انقطاع نظرا للتوقعات والمطالب الملقاة على عاتق أمانة الاستراتيجية. وقد وقّعت أمانة الاستراتيجية تسعة اتفاقات متعددة السنوات خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٤٥ - وبالنظر إلى تزايد آثار الكوارث في جميع أنحاء العالم، والالتزامات المتزايدة بسرعة، والأولوية التي أولتها الحكومات والمجتمعات المحلية لإدارة مخاطر الكوارث، مما أدى إلى زيادة في الطلبات والتوقعات المتعلقة بما تقدمه أمانة الاستراتيجية من خدمات ودعم، بما في ذلك ما يتعلق منها بالدعوة العالمية، وإسداء المشورة التقنية، وعقد الاجتماعات الإقليمية والعالمية، وبناء الشراكات وتعهدها، وتعزيز قاعدة المعارف بشأن الاتجاهات في مخاطر الكوارث، وتقديم الدعم في تعبئة الموارد من أجل الحد من مخاطر الكوارث، فإنه لذلك كله، يجب تعزيز القاعدة المالية لأمانة الاستراتيجية وقدرتها على إفادة ودعم تنفيذ إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ وجعلها أكثر قابلية للتنبؤ من أجل تمويل الأنشطة الرئيسية والمتكررة التي تضطلع بها الأمانة. وإني أتطلع إلى قيام الدول الأعضاء بالنظر في هذه المسألة، وإلى دعم التبرعات التي تقدم إلى أمانة الاستراتيجية.

باء - الدعوة من أجل العمل بشأن الحد من مخاطر الكوارث

الاستثمار في الحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على التحمل

٤٦ - أسفر العمل الذي تضطلع به أمانة الاستراتيجية في مجال المعارف المتعلقة بمخاطر الكوارث عن تسليط الضوء بقوة على أن الطريقة المستخدمة في اتخاذ القرارات في جميع

القطاعات فيما يتعلق بالاستثمار مستقبلا ستضطلع بدور حاسم في الحد من المخاطر، وبناء القدرة على التحمل، واستدامة التنمية في المستقبل.

٤٧ - واستنادا إلى الإنجازات التي حققتها مجموعة العشرين خلال رئاسة المكسيك[١٦]، استمرت أمانة الاستراتيجية في التعاون مع الشركاء الرئيسيين في دعم الإدارة الفعالة لمخاطر الكوارث في جميع أنحاء العالم. وفي الاجتماع الذي عقده وزراء المالية في منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، رحب الوزراء بالتقرير الاستقصائي المعنون ''تمويل الحد من مخاطر الكوارث في اقتصادات المنتدى: الممارسات والتحديات''[١٧] الذي أعدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي ومجموعة البنك الدولي وأمانة الاستراتيجية. ويبين التقرير أنه على الرغم من خطورة التحديات التي تواجه التنفيذ، فإن تحسين القدرة على استيعاب الصدمات المالية يمثل واحدة من المسائل التي تعالجها بلدان منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ. ويحدد التقرير أيضا الأولويات الرئيسية للعمل في المستقبل. وبناء على هذه التجربة من البلدان والشركاء الدوليين، تقوم مجموعة البنك الدولي حاليا بوضع الصيغة النهائية لأول إطار تنفيذي يهدف إلى مساعدة البلدان على تنفيذ استراتيجيات شاملة للحماية المالية.

٤٨ - كما كان التعاون مثمرا بين أمانة الاستراتيجية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي اجتماع عقدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمجلسها الوزاري في ٧ أيار/مايو ٢٠١٤، اعتمدت المنظمة توصية بشأن إدارة المخاطر الكبرى[١٨]. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، قُدم إلى الفريق العامل لشؤون الإحصاءات التابع لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي اقتراح بإنشاء مؤشر سياسات لإدارة مخاطر الكوارث في نظام إبلاغ الدائنين المنبثق عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويبين الاقتراح أسباب وضع مؤشر للسياسات في نظام إبلاغ الدائنين التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بتعقّب دمج إدارة مخاطر الكوارث في المساعدة الإنمائية ويوضح الطريقة التي يمكن

(١٦) منشور خاص مشترك عن مجموعة العشرين أصدرته حكومة المكسيك والبنك الدولي بعنوان تحسين تقييم مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على استيعاب الصدمات المالية؛ والإطار المنهجي لمجموعة العشرين/منظمة التعاون والتنمية بشأن تقييم مخاطر الكوارث والتمويل في حالات المخاطر استجابة لولاية من قادة دول مجموعة العشرين ووزراء ماليتها ومحافظي مصارفها المركزية.

(١٧) متاح على الرابط التالي: www.oecd.org/daf/fin/insurance/disasterriskfinancinginapececonomies.htm.

(١٨) متاح على الرابط التالي: www.oecd.org/governance/risk/recommendation-on-governance-of-critical-risks.htm .

بها لذلك المؤشر تعزيز التخطيط الإنمائي والفعالية الإنمائية، مما يسهم في نمو القدرة على التحمل.

الحملة العالمية للحد من الكوارث بشأن تمكين المدن من مجابهة الكوارث: ''مدينتي تستعد''

٤٩ - تشير التوقعات إلى أن أكثر من ٧٠ في المائة من سكان العالم سيقيمون في المدن بحلول عام ٢٠٥٠؛ والمدن هي ساحة رئيسية من أجل بناء القدرة على مجابهة الكوارث، وستظل كذلك. وتشير التقديرات إلى أن ٦٠ في المائة مما سيكون جزءا من المناطق الحضرية بحلول عام ٢٠٣٠ لم يشيّد بعد، إذ إن المبلغ المقدر إنفاقه على أنشطة البناء في العقد القادم يصل إلى ٩٧,٧ تريليون دولار[١٩].

٥٠ - ومع مراعاة ما سبق، فإن الحملة العالمية للحد من الكوارث بشأن تمكين المدن من مجابهة الكوارث: ''مدينتي تستعد''، التي بدأت في عام ٢٠١٠، استمرت في حشد الحكومات المحلية للتعرف على مخاطر الكوارث، والاستثمار على نحو يتسم بمزيد من الحكمة، والبناء على أسس أكثر أمانا، والتعلم من خلال التقييمات الذاتية. وأسفرت الحملة عن تعزيز القيادة والإرادة السياسية على الصعيد المحلي في مجال الحد من مخاطر الكوارث، استجابة لطلب محلي على الدعم والتوجيه بشأن كيفية تنفيذ إجراءات ملموسة تهدف إلى الحد من مخاطر الكوارث. كما أدت إلى تحسين القدرة والإدراك على الصعيد المحلي بالمسائل الرئيسية للحد من مخاطر الكوارث.

٥١ - وتشارك في الحملة حاليا ١ ٩٨١ إدارة محلية موقعة من ١٠٦ بلدان تعهدت بتنفيذ ''الإجراءات الأساسية العشرة'' التي حددتها الحملة. وما فتئت ٣٥ جهة من الجهات التي تناصر الحملة وتدعو لها و ٤٥ مدينة من المدن النموذجية المشاركة في الحملة تدعو إلى زيادة العمل والترويج للممارسات الجيدة في طائفة من المجالات، منها إدارة الفيضانات، والإنذار المبكر، وإعادة الإعمار بعد وقوع الزلزال، وتنفيذ التشريعات على الصعيد المحلي. ومن خلال البرامج الجامعية، تعمل الحملة على إذكاء الوعي بإطار عمل هيوغو من أجل تنشئة جيل جديد من المواطنين المستنيرين والمستعدين استعدادا جيدا الذين سيصبحون قادة المستقبل في المجالات السياسي والتقني والاجتماعي. وقد قامت أمانة الاستراتيجية، من خلال معهدها العالمي للتعليم والتدريب الكائن في مدينة إنشيون، باتخاذ

(١٩) مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، من تقاسم المخاطر إلى تقاسم القيمة: دراسة الجدوى المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث. تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث (جنيف، ٢٠١٣).

الإجراءات اللازمة لإعداد مناهج تدريبية في مجال بناء القدرات وتطبيقها لمساعدة حكومات المدن على تنفيذ عناصر الحملة وإدراج الحد من مخاطر الكوارث في صلب الاستثمار الإنمائي.

٥٢ - وفي مسعى لتعزيز الشراكة بغية تعظيم أثرها في المدن، أعلنت تسع مؤسسات[٢٠] عن اتخاذ مبادرة جديدة للتعاون العالمي خلال المنتدى الحضري العالمي الذي عُقد في ميدايين، كولومبيا، في نيسان/أبريل ٢٠١٤، معربة بذلك عن التزامها الجماعي بمساعدة المدن على تحسين قدرتها على الصمود أمام الكوارث. وتهدف هذه المبادرة إلى تيسير تدفق المعارف والموارد المالية اللازمة لمساعدة المدن على تعزيز قدرتها على الصمود أمام الاضطرابات المتصلة بتغير المناخ، والكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية، وغيرها من الصدمات والضغوط التي يحدثها النظام البيئي، بما في ذلك التحديات الاجتماعية - الاقتصادية المرتبطة بسرعة التحضر.

المبادرة العالمية للمدارس الآمنة

٥٣ - ما برحت البلدان تشدد باستمرار على سلامة المدارس باعتبارها مسألة تتسم بالأولوية عند التصدي للحد من مخاطر الكوارث. وكفالة سلامة المدارس واجب أخلاقي: فما من أحد يريد أن يرى أطفالا يموتون من جراء انهيار مدرسة بعد وقوع كارثة ما بسبب ضعف أساسها. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومات تريد أن تحمي المال العام المستثمر في الهياكل الأساسية الحيوية.

٥٤ - وفي أعقاب الدعوة التي وجهها المنتديان العالميان للحد من مخاطر الكوارث المعقودين في عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١١، إلى إجراء تقييم منهجي لجميع المدارس الضعيفة البناء ووضع خطط عمل وطنية في مجال سلامة المدارس وتنفيذها بحلول عام ٢٠١٥، دعا الحوار الرفيع المستوى[٢١] المعقود في إطار المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠١٣ إلى اتخاذ إجراءات منسقة في مجال سلامة المدارس، والإعلان عن إنشاء برنامج عالمي يعنى بسلامة المدارس، والتعهد بتقديم تبرعات إلى ذلك البرنامج خلال المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث.

(٢٠) مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث، وموئل الأمم المتحدة، ومجموعة البنك الدولي، والمرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والحكومات المحلية من أجل الاستدامة، وفريق قيادة المدن الأربعين المعني بالمناخ (C40)، ومؤسسة روكفلر، وشبكة ١٠٠ مدينة قادرة على الصمود.

(٢١) انظر البيان الصادر عن الحوار الرفيع المستوى الذي اعتُمد في الدورة الرابعة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، التي عُقدت في جنيف عام ٢٠١٣.

٥٥ - وما فتئت أمانة الاستراتيجية تنسق مع الحكومات والأعضاء في التحالف العالمي للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود أمامها في قطاع التعليم[٢٢]، بهدف إطلاق مبادرة عالمية لسلامة المدارس في جميع أنحاء العالم خلال المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث. وتركز هذه المبادرة التي تقودها الحكومات تركيزا خاصا على البلدان المعرضة لخطر شديد. وتشمل العناصر الأساسية للمبادرة سلامة هياكل المدارس، وإدراج الحد من مخاطر الكوارث في المناهج المدرسية، وتأهب المدارس للكوارث، كما تشمل عنصرا قويا يتمثل في الدعوة العالمية والطلب الاجتماعي ويهدف إلى حشد الالتزام السياسي بسلامة المدارس في العالم. وفي وقت كتابة هذا التقرير، أبدت ١٠ بلدان استعدادها للالتزام بالترويج لسلامة المدارس خلال المؤتمر العالمي الثالث.

تعبئة الأطفال والشباب في مجال الحد من مخاطر الكوارث

٥٦ - تشمل أنشطة الدعوة والتعبئة التي شرعت فيها أمانة الاستراتيجية أيضا تقييم سلامة المدارس من قبل التلاميذ وشبكات الشباب. وكان هذا التقييم جزءا من المشاورات المتعلقة بوضع إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥، واتسع نطاقه من خلال وسائط التواصل الاجتماعي. ويعكف أطفال وشباب على تحديد أولوياتهم والتزاماتهم في إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ الذي سيعلن عنها بمناسبة منتدى الأطفال والشباب الذي سيُعقد على هامش المؤتمر العالمي الثالث.

اليوم الدولي للحد من الكوارث

٥٧ - سلط الاحتفال باليوم الدولي للحد من الكوارث، الذي جرى يوم ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الضوء على احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ومساهماتهم في مجال الحد من مخاطر الكوارث. وركزت جهود الدعوة التي بذلت في إطار ذلك اليوم على اعتبار الأشخاص ذوي الإعاقة أصولا أو موارد غير مستغلة في مجال إدارة مخاطر الكوارث بدلا من اعتبارهم أشخاصا ضعفاء.

---

(٢٢) التحالف العالمي من أجل الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود أمامها في قطاع التعليم هو تحالف ترأسه اليونسكو ويضم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث، ومنظمة الخطة الدولية، والتحالف الدولي لإنقاذ الطفولة، والمنظمة الدولية للرؤية العالمية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والائتلاف من أجل سلامة المدارس في العالم والتثقيف في مجال اتقاء الكوارث، ومجموعة البنك الدولي/المرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش، والائتلافات الإقليمية لسلامة المدارس.

٥٨ - وقد احتفل ١٢٠ بلدا في جميع أنحاء العالم باليوم الدولي للحد من الكوارث، مما ساعد على توجيه الاهتمام إلى مسألة هامة تُغفل عادة في مجال إدارة الكوارث، ألا وهي احتياجات الأشخاص الذين يعيشون وهم مصابون بأحد أشكال الإعاقة والذين يقدر عددهم بما يربو على بليون شخص. ويقدم الأشخاص ذوو الإعاقة مساهمات فريدة من نوعها في بناء مجتمعات قادرة على الصمود أمام الكوارث. وفي وسائط الإعلام الاجتماعية، وصلت الرسالة التي مفادها أن ''الإعاقة لا تعني العجز'' إلى أكثر من ٥ ملايين مستعمل، مما عزز التوجه إلى التخطيط بالتعاون مع الأشخاص ذوي الإعاقة بدلا من التخطيط لفائدتهم.

٥٩ - وفي الفترة التي سبقت اليوم الدولي، استهلت أمانة الاستراتيجية أول استقصاء من نوعه على الإطلاق لآراء الأشخاص ذوي الإعاقة حول قدرتهم على مواجهة الكوارث حال حدوثها. وقد أجاب على الاستقصاء أكثر من ٧٠٠ ٥ شخص من ١٣٠ بلدا. ووفقا لنتائج الاستقصاء، ذكر أشخاص ذوو إعاقة من جميع أنحاء العالم أنهم قلما يُسألون عن احتياجاتهم. وأفاد ٢٠ في المائة منهم فقط أن بمقدورهم إخلاء المباني التي يوجدون فيها فورا ودون صعوبة في حال وقوع كارثة مفاجئة. وترتفع النسبة المئوية لمن يمكنهم إخلاء المباني التي يوجدون فيها، إن كان لديهم وقت كافي، من ٢٠ في المائة إلى ٣٨ في المائة.

٦٠ - أما اليوم الدولي للحد من الكوارث لعام ٢٠١٤، فسيسلط الضوء على الدور الذي يؤديه كبار السن وعلى خبراتهم ومعارفهم الجماعية في بناء القدرة على الصمود أمام الكوارث. كما ستتيح المناسبات التي ستنظم في إطار اليوم الدولي الفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة للإسهام في المشاورات المتعلقة بوضع إطار للحد من الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥.

جيم - تعزيز العمل على الصعيدين الإقليمي والوطني

٦١ - إدراكا للمخاطر التي تشترك البلدان في مواجهتها والفوائد الكبيرة التي يمكن لها تقاسمها من خلال التآزر والتعاون، ما فتئ العمل الإقليمي في مجال الحد من مخاطر الكوارث يدفع عجلة التقدم في تنفيذ إطار عمل هيوغو. وقد أثبتت المنتديات والآليات الإقليمية أيضا أنها الدعائم الأساسية التي تقوم عليها البنية العالمية للحد من مخاطر الكوارث، فأتاحت بذلك حيزا قيما لإجراء المشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥.

أفريقيا

٦٢ - تناول المنتدى الإقليمي الخامس لأفريقيا والاجتماع الوزاري الثالث للحد من مخاطر الكوارث، المعقودين في أبوجا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤، موضوع ''اتقاء المخاطر: بناء القدرة على الصمود''. وتستند نتائج المنتدى الإقليمي، التي جاءت في شكل موقف أفريقي موحد من إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ وإعلان وزاري، إلى سلسلة من المشاورات التي جرت على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويركز الموقف الأفريقي الموحد من إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ على بناء قدرة المؤسسات والمجتمعات المحلية الأفريقية على الصمود. ويقدم ٤٣ توصية تتصل بعوامل الخطر وبالأطر المؤسسية الإقليمية؛ وبإدراج عنصري الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ؛ وبالاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث، وفترة استمرار إطار ما بعد عام ٢٠١٥. كما تمخض المنتدى الإقليمي عن التزامات بتنفيذ الإطار. وقد اعتمد الإعلان الوزاري هذه التوصيات، وأعرب عن التزامه بالتشجيع على اتباع نهج منسق تعزز عناصره بعضها بعضا لتنفيذ إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة، والاتفاقات ذات الصلة بتغير المناخ.

٦٣ - وبعد أن أيدت جماعة شرق أفريقيا استراتيجية الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، قامت بالتعاون مع أمانة الاستراتيجية، بالدعوة إلى انعقاد الفريق الاستشاري للبرلمانيين الأفارقة، وتشجيع وضع تشريع نموذجي للحد من المخاطر خلال الجمعية التشريعية لشرق أفريقيا. واعتمدت إثيوبيا سياسة وطنية منقحة لمواجهة المخاطر المتعددة واستراتيجية وطنية لإدارة مخاطر الكوارث. وتم تعزيز الجهود المبذولة لإدماج الحد من مخاطر الكوارث في قطاعي التعليم والصحة في عدة بلدان أفريقية، مع قيام عدة جامعات حاليا بتقديم دورات تدريبية على مستوى الدراسات العليا في مجال إدارة مخاطر الكوارث.

٦٤ - وأدخلت عدة بلدان أفريقية تحسينات على المعلومات المتعلقة بالمخاطر من خلال إنشاء قواعد بيانات وطنية عن الخسائر الناجمة عن الكوارث في كل من إثيوبيا وأوغندا وسيشيل وكينيا. ومن المقرر أن يبدأ تشغيل قواعد البيانات التي تساعد الحكومات على تقييم الخسائر الناجمة عن الكوارث في كل من بوركينا فاسو، وتوغو، وجزر القمر، والسنغال، وسيراليون، ومدغشقر، وموريشيوس، والنيجر. وقد انضمت ٥٦ مدينة أفريقية إلى حملة المدن القادرة على الصمود.

الدول العربية

٦٥ - يُعد فهم المخاطر ومواطن الضعف نقطة انطلاق هامة للغاية في نجاح إدارة مخاطر الكوارث، ويواصل عدد من الدول العربية إحراز تقدم في الإبلاغ عن الخسائر الناجمة عن الكوارث، بدعم من أمانة الاستراتيجية. وقد انتهت ١٠ بلدان حاليا، من أصل ٢٢ بلدا عضوا في جامعة الدول العربية، من وضع قواعد بيانات وطنية عن الخسائر الناجمة عن الكوارث، أو شارفت على الانتهاء منها. وتتسم قواعد البيانات هذه بأهمية كبرى بالنسبة إلى الدول العربية، وهي تشمل لأول مرة الكوارث الكثيرة التواتر المنخفضة الحدة. وسيؤدي إنشاء قواعد البيانات هذه، إلى زيادة فهم مواطن الضعف، وستكون بمثابة أداة مهمة بالنسبة إلى صانعي القرار، وتحث كذلك على إدراج عنصري الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في مقترح جامعة الدول العربية المتعلق بوضع إطار استراتيجي عربي للتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥[٢٣]. وتقوم أفرقة الأمم المتحدة القطرية بدعم الدول العربية في ما تبذله من جهود للحد من مخاطر الكوارث، فمنذ عام ٢٠١٢، أدرج أكثر من ١٢ بلدا في المنطقة العربية الحد من مخاطر الكوارث في مختلف أطرها واستراتيجياتها الإنمائية أو في تقييماتها القطرية الموحدة.

٦٦ - ويُعقد المؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في شرم الشيخ، مصر. وتشترك في تنظيم هذا المؤتمر الإقليمي حكومة مصر وجامعة الدول العربية وأمانة الاستراتيجية. ويتوقع أن تسهم نتائجه في وضع إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥، وأن تسترشد بأولويات المنطقة العربية، ومن بينها التصدي للتحدي المترابط الأبعاد المتمثل في الجفاف والتصحر وتغير المناخ. والأهم من ذلك أن الموقف العربي سيستفيد من المشاورات التسع التي عقدت مع أصحاب المصلحة على الأصعدة الإقليمي والوطني والمحلي منذ عام ٢٠١٢. وقد صيغ الموقف العربي الأول من إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ خلال المؤتمر العربي الأول بشأن الحد من مخاطر الكوارث الذي عقد في العقبة، الأردن، في آذار/مارس ٢٠١٣.

(٢٣) قُدم هذا المقترح في المنتدى العربي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في عَمان في الفترة من ٢ إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل على الموقع التالي: www.escwa.un.org/information/meetingdetails.asp?referenceNUM=3315e.

آسيا والمحيط الهادئ

٦٧ - يدعو إعلان بانكوك، وهو الوثيقة الختامية الرئيسية للمؤتمر الوزاري الآسيوي السادس المعني بالحد من مخاطر الكوارث، المعقود في بانكوك في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، حكومات المنطقة إلى وضع خطة إقليمية للتنفيذ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للمساهمة في إنشاء آلية معززة للرصد والاستعراض تستند إلى مجموعة أقوى من الأهداف والمؤشرات لقياس التقدم المحرز في تنفيذ إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ والالتزامات المتعهد بها في المؤتمر الوزاري. ويشدد الإعلان على تحقيق الاتساق بين إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة والاتفاقات ذات الصلة بتغير المناخ، ويدعو الجهات المعنية كافة إلى كفالة جعل تقييم مخاطر الكوارث شرطا مسبقا في جميع السياسات والبرامج الإنمائية، وإلى إدماج الحد من مخاطر الكوارث في جميع القطاعات الإنمائية من خلال أطر ملائمة وقابلة للاستمرار في المجالين القانوني والمؤسسي وفي مجال تخصيص الموارد وتعزيز المساءلة. وقد تعهدت عشر من مجموعات أصحاب المصلحة الشريكة في العملية التشاورية بتقديم تبرعات لتنفيذ إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ ورصده.

٦٨ - وعقدت منطقة آسيا الوسطى وجنوب القوقاز مشاورات في ألماتي، كازاخستان، يومي ١ و ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وخلصت تلك المشاورات، التي حضرها ممثلو الحكومات وشركاء التنمية ومنظمات وشبكات المجتمع المدني، إلى أن الحد من مخاطر الكوارث هو شكل من أشكال التنمية التي ترمي إلى بناء كوكب أكثر أمانا وقدرة على الصمود. وقد أُدرج هذا الموقف في صلب سلسلة من التوصيات التي شملت إدماج الحد من مخاطر الكوارث في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي الاتفاقات المتعلقة بالمناخ.

٦٩ - واعتمدت الدول والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ إلى جانب المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني رؤية مشتركة لإطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ في الوثيقة الختامية المعنونة ”الطريق إلى المستقبل: التنمية القادرة على الصمود أمام الكوارث وتغير المناخ في منطقة المحيط الهادئ“، والصادرة عن الدورة السادسة لمنتدى منطقة المحيط الهادئ المعني بإدارة مخاطر الكوارث الذي عُقد في سوفا، في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وأقرت الوثيقة الختامية بأن اتقاء مخاطر الكوارث والحد منها يقتضيان مشاركة جميع المؤسسات واضطلاعها بدور قيادي، وبأنهما يجب أن يتسما بالاتساق وأن يدعما الخطة الإنمائية الأشمل على نحو متآزر.

٧٠ - وجرى التشديد أيضا على أهمية رصد التنفيذ ودعمه في المحيط الهادئ، وعلى دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ووجهات نظرها، والمشاركة الكاملة والفعلية للشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. وبدعم العمل الإقليمي المتعلق بأخطار تغير المناخ والكوارث، اتخذ منهاج عمل منطقة المحيط الهادئ خطوة مهمة نحو اعتماد استراتيجية التنمية القادرة على التكيف مع المناخ ومواجهة الكوارث في المحيط الهادئ، التي تحدد ثلاثة أهداف إقليمية لتعزيز إدارة المخاطر؛ ودعم التنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية؛ وتعزيز التأهب للكوارث والاستجابة لها والتعافي منها.

أوروبا

٧١ - أوصى الاجتماع السنوي الرابع للمنتدى الأوروبي للحد من أخطار الكوارث، الذي عقد في أوسلو في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بمواءمة الأطر الزمنية البرنامجية بين إجراءات التكيف مع تغير المناخ والحد من أخطار الكوارث، لإتاحة بيانات اجتماعية واقتصادية، وكفالة مشاركة المنظمات الإقليمية. وفيما يتعلق بتنفيذ إطار عمل هيوغو على الصعيد المحلي، تم إبراز أهمية تبادل الخبرات بين البلديات، وإدماج الحد من أخطار الكوارث في استخدام الأراضي والتخطيط الحضري، واستخدام أداة التقييم الذاتي للإدارة المحلية التي وضعتها أمانة الاستراتيجية. وفيما يتعلق بالحوكمة والمساءلة، أشير إلى استعراض الأقران، والاستراتيجيات الوطنية بشأن الحد من أخطار الكوارث واقتصاديات الكوارث باعتبارها من مجالات التركيز.

٧٢ - وعقد الاجتماع الوزاري الأوروبي للحد من أخطار الكوارث في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٤ في ميلانو، بإيطاليا، في سياق رئاسة إيطاليا لمجلس الاتحاد الأوروبي، وتم توسيعه لإشراك البلدان الأعضاء في المنتدى الأوروبي للحد من أخطار الكوارث. وتمخض الاجتماع الوزاري، الذي حضره أكثر من ٤٠ بلدا أوروبيا، عن النتائج التالية: (أ) اعتماد نتيجة الاجتماع الوزاري؛ (ب) نتائج الاجتماع؛ (ج) بيان الالتزامات بتقديم التبرعات التي تعهد بها عدد من الدول الأوروبية والمؤسسات الإقليمية والتي يُتوقع أن تكون جزءا من النتائج العامة للمؤتمر العالمي المعني بالحد من أخطار الكوارث.

٧٣ - وتلقت الجهود الرامية إلى كفالة الالتزام السياسي بإبرام اتفاق عالمي جديد بشأن الحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث دفعة قوية، إذ اتفق ممثلو ٤٠ بلدا أوروبيا على مجموعة من التوصيات تهدف إلى بناء القدرة على مواجهة الكوارث. وأقرت وثيقة ميلانو الختامية بمساهمة إطار عمل هيوغو الهامة في صياغة الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بإدارة أخطار الكوارث. وتحتوي الوثيقة على ٢٤ توصية، من بينها توصيات بشأن تحقيق النتائج وقياس

التقدم وتشجيع التنفيذ عن طريق تحديد أهداف على الصعيد المناسب (العالمي والوطني والإقليمي والمحلي) وتحديد إطار زمني مناسب. ويجب أن تكون الأهداف مقبولة من الناحية السياسية ويمكن تنفيذها وقياسها وتحقيقها من الناحية العملية، وموجهة نحو تحقيق النتائج. وتدعو الوثيقة الختامية لوضع سياسات وبرامج لأمن المدارس والمستشفيات باعتبارها من أولويات العمل على الأصعدة المحلي والوطني والإقليمي. كما تعترف بكون المرأة قوة في تكوين القدرة على المواجهة.

الأمريكتان

٧٤ - عقدت الدورة الرابعة للمنتدى الإقليمي للحد من أخطار الكوارث في الأمريكتين في غواياكيل، بإكوادور، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤. وتدعو الوثيقة الختامية الرئيسية، بيان غواياكيل، إلى تحديد أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة على مختلف مستويات الحكومة والمجتمع بوضوح في إطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥. وتدعو كذلك إلى وضع مشاركة المجتمعات المجتمعية في صميم إدارة المخاطر وإشراك الحكومات المحلية صراحة في إطار ما بعد عام ٢٠١٥.

٧٥ - وفي سياق التفكير بشأن فرصة التأثير على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يؤكد البيان على أهمية ضمان الاتساق بين المبادرات الجديدة في مجال التنمية، وإدارة المخاطر، وتغير المناخ، والعمل الإنساني، والتنمية الحضرية المستدامة. ويبرز كذلك أهمية إشراك القطاع الخاص والمؤسسات العلمية والأكاديمية في تشجيع برنامج الحد من أخطار الكوارث ومواصلة تنفيذه.

٧٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجري ما مجموعه ١٠ جلسات مشاورات بين العديد من أصحاب المصلحة بشأن إطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ في الأمريكتين. وكان منها ست مشاورات على الصعيد الوطني أجريت في باراغواي وبربادوس وبيرو والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وهندوراس؛ وثلاث مشاورات على الصعيد دون الإقليمي في منطقة البحر الكاريبي (مع الوكالة الكاريبية لإدارة حالات الطوارئ المرتبطة بالكوارث)، وأمريكا الوسطى (مع مركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى)، وأمريكا الجنوبية (مع اتحاد دول أمريكا الجنوبية)؛ ومشاورة مواضيعية بشأن الحد من أخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في أمريكا الوسطى، بالتعاون أيضا مع مركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى. وأجريت أيضا دراسات مركزة عن الاستثمار العام في مجال الحد من أخطار الكوارث وإدراج إجراءات مراعية للحد من أخطار الكوارث لإعادة الإعمار في منطقة الأمريكتين، بمشاركة عدة حكومات.

٧٧ - واستمر ترويج وتعزيز قيام المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية في المنطقة، بإيلاء الأولوية للحد من أخطار الكوارث كعنصر رئيسي في التنمية المستدامة عن طريق اعتماد رؤساء دول رابطة الدول الكاريبية إعلان بيتيون فيل، الذي اتفقوا فيه على أن أفضل طريقة لمعالجة تعرض الدول الكاريبية لهذه الأخطار هي مراعاة الإدارة الشاملة لأخطار الكوارث في جميع مستويات التخطيط العام، بما في ذلك اتخاذ الخطوات اللازمة للتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي. وعلاوة على ذلك، وافق اتحاد دول أمريكا الجنوبية على إنشاء فريق عامل رفيع المستوى معني بالإدارة المتكاملة لأخطار الكوارث بهدف تعزيز الحد من أخطار الكوارث عن طريق وضع سياسات واستراتيجيات وخطط تتعلق بتقدير أخطار الكوارث والوقاية والحد منها.

٧٨ - واعتمد برلمان أمريكا اللاتينية، بدعم من أمانة الاستراتيجية، بروتوكولا بشأن الوقاية من أخطار الكوارث ومواجهة الكوارث في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كأداة لدعم وتسهيل تشريعات البرلمانات الوطنية بشأن الحد من أخطار الكوارث.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٩ - في سياق التحضير للمؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، تمخضت المشاورات بشأن إطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ عن مشاركة قوية من أصحاب المصلحة المتعددين على الأصعدة العالمي والإقليمي والوطني والمحلي. فقد أسهمت الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والبرلمانيون ومسؤولو الحكومات المحلية والشركات والمؤسسات العلمية بتأملات هامة عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو، وبأفكار وتوجيهات للإطار الجديد.

٨٠ - وأحرزت البلدان في جميع المناطق تقدما تدريجيا في جميع أولويات العمل المحددة في إطار عمل هيوغو، بالعمل على تعزيز أطرها المؤسسية والتشريعية والسياسية، لا سيما في مجالات الإنذار المبكر، والتأهب لمواجهة الكوارث، وتقييم المخاطر، والتثقيف، والبحوث وتوعية الجمهور، وعلى زيادة الاستثمار ووضع آليات لنقل المخاطر، مثل التأمين.

٨١ - ويجب أن يكون تطبيق المعلومات المتعلقة بالمخاطر في عملية تخطيط التنمية وتنفيذها عنصرا هاما من عناصر أطر السياسات وعاملا رئيسيا في تخطيط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ورابطة هامة بين التكيف مع تغير المناخ وإدارة أخطار الكوارث.

٨٢ - ويُفهم أن إطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥، وخطة وأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، والاتفاق الجديد بشأن تغير المناخ يجب أن تشكل كلها

مجموعة من التوجيهات التي تؤدي إلى اتخاذ إجراءات عملية متماسكة يعزز بعضها بعضا في مجالات التوجيه السياساتي والبرامج وأدوات التمويل ونظم الرصد.

٨٣ - وهناك عموما آمال كبيرة بأن يتمخض المؤتمر العالمي عن نتائج مختصرة ومركزة وتطلعية وعملية، تستند إلى إطار عمل هيوغو وتقدم توجيهات للتنفيذ والمتابعة بشأن المجالات التي وُجدت فيها ثغرات وفي المجالات التي فيها مخاطر جديدة وناشئة لوقوع الكوارث. وسيؤدي اعتماد أهداف عالمية ونظام مراقبة معزز لقياس الأثر إلى المساعدة على تسهيل العمل والتعاون على الحد من أخطار الكوارث.

٨٤ - ورغم وجوب بذل مزيد من الجهود لمنع نشوء مخاطر جديدة، لا بد من مواصلة التركيز أيضا على الحد من الخطر القائم، حيث إن التعرض للمخاطر في البلدان مرتفعة الدخل والبلدان منخفضة الدخل على السواء لا يزال يتزايد بوتيرة أسرع من وتيرة انخفاض درجة التعرض. ويتطلب ذلك الاطراد في تعزيز القدرات الوطنية والمحلية على تحديد المخاطر، والتخطيط والتصميم القائمين على معرفة المخاطر، والإنذار المبكر والتأهب للكوارث.

٨٥ - وتتطلب إدارة أخطار الكوارث عملا شاملا وتشاركيا وغير تمييزي يشارك فيه المجتمع بأسره، واحترام المعارف المحلية. وتمس الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لمواءمة السياسات والبرامج القطاعية وولايات المؤسسات وسلطاتها ومواردها وكذلك الأدوات الضريبية والمالية لإدارة أخطار الكوارث بشكل فعال، وخاصة على الصعيد المحلي. ويعد التعاون الوثيق والموثوق به بين القطاعين العام والخاص وزيادة درجة التدقيق العام والمؤسسي والنقاش بشأن أخطار الكوارث من الأمور الأساسية، إلى جانب التوعية بأخطار الكوارث في المدارس والجامعات وبرامج التعليم المهني وفي التعلم غير الرسمي وتثقيف الجمهور. ويشكل عمل لجنة القانون الدولي فيما يتعلق بحماية الأشخاص في حالات الكوارث مساهمة حاسمة في تعزيز المساءلة في إدارة أخطار الكوارث.

٨٦ - وقد تبين أن المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث والمنتديات الإقليمية المعنية بالحد من أخطار الكوارث تشكل مناسبات هامة لمختلف الجهات المعنية لتيسير التعاون، وتبادل المعرفة والخبرة، واستعراض الأقران، والشراكات، ويتوقع أن تؤدي دورا محوريا في تنفيذ الإطار الجديد.

٨٧ - وينتظر من كيانات منظومة الأمم المتحدة أن تكثف جهودها لإدماج إدارة أخطار الكوارث بعين الاعتبار في برامجها المتعلقة بالتعاون التقني وأن تقدم الدعم لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين، تمشيا مع خطة عمل الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث من أجل زيادة القدرة على التحمل.

٨٨ - وفي ضوء ما تقدم، فإني أوصي بما يلي:

(أ) أن تشارك الدول الأعضاء في المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث وعمليته التحضيرية على أعلى مستوى ممكن؛

(ب) أن تنظر الدول الأعضاء في إدراج الاستعراض الدوري لإطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ وكفالة إجراء تقييم منسق للتقدم المحرز في تنفيذ أهداف وخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ج) أن تنظر الدول الأعضاء في أخطار الكوارث في خطة وأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، بوسائل منها وضع نظام ملائم لقياس التقدم المحرز؛

(د) أن تواصل الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة الآخرين تكريس جهود لفهم المخاطر والعوامل المسببة لها فهما كاملا واتخاذ التدابير اللازمة؛

(هـ) أن تحدد الدول الأعضاء الآليات المناسبة على الصعيد الوطني للتعاون بين الجهات المعنية العامة والخاصة وتطبقها من أجل إدارة أخطار الكوارث بطريقة فعالة وشاملة؛

(و) أن تولي الدول الأعضاء الاعتبار الواجب لمشاركة المجتمع كله والشمولية وعدم التمييز في وضع وتنفيذ الخطط والتدابير الوطنية والمحلية لإدارة أخطار الكوارث؛

(ز) أن تنظر الدول الأعضاء في زيادة مساهماتها المالية في الصندوق الاستئماني للحد من الكوارث لكفالة الدعم الكافي والمرن لتنفيذ الإطار الجديد وكفالة القاعدة المالية لأمانة الاستراتيجية وقدرتها على تلبية المطالب والتوقعات المتزايدة لما تقدمه من خدمات ودعم.

المرفق

معلومات مستكملة عن التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة النينيو/النينيا

١ - من المتوقع أن تحدث ظاهرة النينيو، وهي ظاهرة احترار غير عادي لمياه سطح المحيط في المناطق الاستوائية الشرقية من المحيط الهادئ، في أواخر عام ٢٠١٤ أو أوائل عام ٢٠١٥، ويرجح أن تكون لها تداعيات عالمية نظرا لآثارها المحتملة على أنماط هطول الأمطار في جميع أنحاء العالم.

٢ - وأتاح الإنذار المسبق للحكومات والمجتمعات المحلية وقتا لوضع خطط الطوارئ والاستعداد لظروف الجفاف أو الفيضان. ويتولى المركز الدولي للبحوث بشأن ظاهرة النينيو، في غواياكيل، بإكوادور، قيادة الجهود الرامية إلى تزويد صانعي القرار بما يحتاجون إليه من معلومات لإعداد الاستجابة والتخطيط لها. وقد أدى هذا الإنذار المبكر إلى تمكين حكومات البلدان التي يرجح أن تتضرر من ظاهرة النينيو من اتخاذ تدابير استباقية للحد من المخاطر تهدف إلى تقليل الأثر المحتمل لهذا الحدث على البشر والاقتصاد والبيئة.

٣ - وعمل المركز الدولي للبحوث بشأن ظاهرة النينيو، بوصفه مركزا عالميا للبحوث بشأن الظاهرة ومركزا إقليميا للمناخ تابعا للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في غرب أمريكا الجنوبية يقدم خدمات لإكوادور وبيرو ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وشيلي وكولومبيا، على تركيز جهوده على دعم البلدان التي يرجح أن تتضرر من الظاهرة بتقديم مجموعة واسعة من الخدمات، بما في ذلك نظم المعلومات ودعم السياسات العامة بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي، وتقييم مدى تعرض مستجمعات المياه، وباتخاذ مبادرات محددة الأهداف لدعم جهود الحد من أخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. وقام المركز بتعزيز شبكته الدولية لمعلومات المناخ وقدم الدعم للمستعملين في أكثر من ٨٠ بلدا.

٤ - والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالتذبذب الجنوبي المتصل بظاهرة النينيو، الذي سيعقد في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في غواياكيل، بإكوادور، يتيح فرصة هامة لتلخيص التقدم المحرز في البحوث المتعلقة بظاهرة النينيو، وزيادة فهم العلاقة بين المناخ والمجتمع، وتبادل الخبرات في مجال منهجيات تقييم مدى التعرض لظاهرة النينيو. وسيضم المؤتمر علماء ومهنيين في مجال البحوث وعمليات الرصد والأرصاد الجوية التشغيلية، والدوائر

المعنية بالمناخ والهيدرولوجيا من مختلف أنحاء العالم لتكوين معرفة وفهم جديدين بغية تحسين التنبؤ بظاهرة النينيو وآثارها في العالم.

٥ - وفي هذا السياق، يوجَّه نداء عاجل إلى الدول الأعضاء لدعم الدول التي يحتمل أن تتضرر من ظاهرة النينيو وتعزيز الخدمات التي يقدمها المركز للبلدان والمجتمعات في جميع أنحاء العالم.